



الأحداث المنتظرة

- 03 فيفري انعقاد ندوة الرؤساء
- 13 فيفري يوم برلماني حول مناهضة العنف ضد المرأة

مجلس نواب الشعب في أرقام

ساعة عمل تقريبا خصصتها لجنة المالية والتخطيط والتنمية لدراسة مشروع قانون الامتيازات الجبائية.

70

سؤال شفاهي توجه به النواب إلى أعضاء الحكومة خلال شهر جانفي.

13

مشاريع قوانين تمت المصادقة عليها.

06

اجتماعا عقدته اللجان البرلمانية

52

إستماعا إلى مكونات المجتمع المدني

25

زيارات ميدانية

06

بمناسبة الشروع في النظر في مشروع مخطط التنمية 2016-2020: لجنة المالية والتخطيط والتنمية تعقد إجتماعها الأول تحت إشراف رئيس مجلس نواب الشعب

"المجلس ينظر لأول مرة في مشروع مخطط التنمية بعد فراغ دام خمس سنوات وهو ما تسبب في غياب رؤية مستقبلية واضحة".
"علينا اليوم أن لا نكتفي بحل المشاكل الحينية بل لا بد من وجود نظرة مستقبلية ورؤية واضحة".
"علينا البدء بتجسيم المبادئ والأهداف التي نادى بها الثورة وتجسدت في الدستور".

"مجلس نواب الشعب سيتحمل مسؤولية المشاركة في رسم الخيارات الأساسية وذلك من خلال اللجان التي ستأخذ على عاتقها النظر في المخطط ، أو من خلال مراقبة المجلس لتنفيذ هذا المخطط".
"تونس تحتاج اليوم إلى مزيد التضامن والتكاتف بين مختلف الأحزاب والفئات لتجاوز العقبات والتحديات".

محمد الناصر
رئيس مجلس نواب الشعب





مجلس نواب الشعب

نشاط المكتب

- عقد مكتب مجلس نواب الشعب خمسة اجتماعات خلال شهر جانفي وذلك أيام 05 و12 و19 و23 و26 . وتمثلت أهم القرارات في ما يلي:
- المصادقة على خطة عمل مساعد الرئيس المكلف بشؤون النواب.
 - الموافقة على مشروع روزنامة العمل التشريعي للثلاثية الأولى لسنة 2017 مع تحيينها كلما دعت الضرورة.
 - دعوة ندوة الرؤساء للانعقاد يوم 03 فيفري 2017 للنظر في عدد من المواضيع وفي مقدمتها الرزنامة التشريعية للفترة المقبلة.
 - النظر في طلب صادر عن رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية لإبداء رأي اللجان التشريعية حول المحتوى القطاعي لمخطط التنمية 2016 - 2020.
 - تنظيم يوم تحسيسي بمجلس نواب الشعب تحت عنوان "مناهضة التمييز العنصري" يوم 21 مارس 2017.
 - توجيه عدد من الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة وذلك في اطار ممارسة الدور الرقابي للمجلس.
 - إحداث لجنة خاصة وقتية للتدقيق في صرف ميزانية المجلس لسنة 2016 تتكون من ثلاثة أعضاء عن كل من كتلة النهضة وكتلة نداء تونس وكتلة الجبهة الشعبية.

نشاط اللجان

اللجان القارة

• لجنة التشريع العام تنظر في مشروع قانون المخدرات

في إطار دراستها لمشروع القانون عدد 79 / 2015 المتعلق بالمخدرات، عقدت لجنة التشريع العام سلسلة من الإستتماعات :

استمعت للجنة يوم 03 جانفي 2017 إلى وزيرة الصحة، حيث أكد أعضاء اللجنة على ضرورة طرح تصوّر واقعي يتماشى مع إمكانيات وزارة الصحة من أجل القضاء على تعاطي المخدرات، والإحاطة بالمدمنين، على غرار توفير طبيب مختص في علاج الإدمان في كل معتمدية خاصة في الجهات الداخلية التي تعاني نقصا في طب الاختصاص. و أكدت الوزارة من جهةها ضرورة تكوين شبكة علاج متكاملة وتوفير الوقاية والعلاج للشباب والأطفال الذين ليست لهم سوابق عدلية.

واستمعت اللجنة يوم 05 جانفي 2017 إلى ممثلين عن وزارة العدل، حيث طالب النواب الوزارة بمراجعة بعض الأحكام صلب مشروع القانون وإحداث توازن بين الطابع الجزري ومنظومة الوقاية والعلاج من الإدمان. كما طالبوا بمزيد التدقيق في تحديد العقوبات المتعلقة

بجريمة تعاطي المخدرات والاستئناس بالتجارب المقارنة في تكريس العقوبات البديلة بهدف التخفيض من الاكتظاظ في السجون وتلافي الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة عن العقوبات السالبة للحرية. وشدد أعضاء اللجنة على ضرورة مقاومة جميع أشكال الفساد في التعامل مع ملفات المدمنين والمرّجّين للمواد المخدرة. واستمعت اللجنة يوم 11 جانفي 2017 إلى كل من وزير التربية ووزير الداخلية ووزيرة الشباب والرياضة في اجتماعات منفصلة.

وأكد وزير التربية أن الوزارة بصدد العمل والتنسيق مع وزارة الداخلية من أجل حصر النقاط السوداء في المحيط المدرسي وحماية التلاميذ من التورط في قضايا الإرهاب واستهلاك المخدرات. وطالب النواب بإدراج مواد لتدريس التربية الصحية وتثقيف التلاميذ حول مخاطر استهلاك المخدرات. كما شددوا على أهمية دور وزارة التربية في الجانب الوقائي من خلال إعلام الأولياء وهياكل وزارة الصحة المختصة في علاج الإدمان بحالات استهلاك

المخدرات في صفوف التلاميذ.

وأكد وزير الداخلية أهمية تغليب التدابير الوقائية والعلاجية صلب مشروع القانون في التعاطي مع جريمة استهلاك المخدرات، مبيّنا أن التصدي الى ظاهرة استهلاك المخدرات يحتاج الكثير من الآليات الأمنية والإجراءات الخاصة. وثنى النواب التدابير الوقائية والعلاجية لإنقاذ الشباب من العقوبات السالبة للحرية. وشددت وزيرة الشباب والرياضة من جهةها على ضرورة بناء الثقة بين الدولة والشباب والتخفيف من حدة الأحكام القضائية والخطايا المالية المجحفة مع ترك باب العلاج والتدارك مفتوحا. وتطرقت الوزارة الى إستراتيجية الوزارة لاستثمار قدرات الشباب في إطار خطة وقائية كاملة مع اعتماد التوعية. وأشار النواب إلى غياب فضاءات ثقافية ورياضية وترفيهية لاستقطاب الشباب تتوفر فيها كل مقوّمات الصحة والسلامة، وتراعي الإمكانات المادية للشباب، مشيرين كذلك إلى غياب الحملات التوعوية الضرورية.



مجلس نواب الشعب

كما استمعت اللجنة يوم 19 جانفي 2017 إلى كل من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ورئيسة مكتب منظمة "هيومن رايتس واتش" بتونس، والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، ومنظمة محامون بلا حدود، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مكتب تونس، وجمعية بيتي للنساء فاقادات السند. وشدد جميع الأطراف الذين تم الاستماع إليهم على ضرورة اعتماد المقاربة الوقائية والإستباقية صلب مشروع القانون، كما تطرق بعضهم إلى مسألة اكتظاظ السجون ووضعيتها المزرية. من جهتهم أكد النواب أن التوجه العام للجنة هو تكريس رؤية ومقاربة شاملة لمشروع قانون يتضمن الجانب الوقائي، والعلاجي والردعي. هذا وخصصت اللجنة اجتماعها ليوم 12 جانفي 2017 للشروع في النظر في فصول مشروع القانون وذلك بحضور ممثلين عن وزارة العدل ورئيس الجمعية التونسية لطبّ الإدمان. وقد تم تعديل عنوان المشروع ليصبح "مشروع قانون يتعلق بمكافحة المخدرات". كما تمّت الموافقة على جملة من الفصول بعد مناقشتها وتعديلها.

• لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية تواصل النظر في مشروع القانون المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه

صورة استيفاء جميع المراحل والأجال لدى الهيئة. هذا وتمّ حذف بعض الفصول الأخرى لضمان تناسق وتناغم النص تبعاً للتعديلات التي أدخلت عليه. وأنهت اللجنة يوم 26 جانفي 2017 النظر في مشروع القانون وذلك بالموافقة عليه بأغلبية الأعضاء. ويذكر أن اللجنة نظمت خلال شهر ديسمبر جلسات استماع إلى عدة أطراف في إطار دراسة مشروع القانون.

النواب أن في ذلك تعزيزاً لحماية كاشف الفساد وضمان سرية هويته، إلى جانب التعديل الرامي إلى توسيع مجال تدخل الهيئات القضائية. كما تولى أعضاء اللجنة حذف الأحكام المتعلقة بالاستثناء المتصل بخصوصية ملفي الأمن والدفاع مؤكداً عدم وجود استثناءات لممارسة المواطن واجب الإبلاغ عن الفساد. كما تم حذف الأحكام التي تجيز لجوء المبلغ إلى وسائل الإعلام للكشف عن شبهة فساد في

نظرت اللجنة أيام 4 و5 و11 و12 و25 جانفي 2017 في بعض فصول مشروع القانون عدد 41/2016 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه وقد تم الحسم في 29 فصل من جملة الفصول الـ 46 المكونة لمشروع القانون. وقد أدخل أعضاء اللجنة تعديلات على عدة فصول من المشروع، على غرار الفصل السابع والذي أصبح بمقتضاه التبليغ عن ملفات الفساد يتم لدى الهيئة عوضاً عن الهياكل الإدارية المختصة حيث رأى

• لجنة المالية والتخطيط والتنمية تنظر في مشروع القانون المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية

- التشجيع على الاستثمار في المشاريع ذات الصبغة الاجتماعية والبيئية والقطاعات الرائدة،
- تجاوز المفهوم التقليدي للتصدير،
- ضمان استقرار المنظومة الجبائية وتسليط الرقابة اللازمة لمجابهة التهرب الجبائي.

وصادقت اللجنة في 19 جانفي 2017 على تقريرها المتعلق بمشروع القانون ووافقت يوم 23 جانفي 2017 بإجماع أعضائها الحاضرين على مشروع القانون برمته. وقررت اللجنة مراسلة رئاسة الحكومة لتقديم جملة من التوصيات المتعلقة أساساً بلامع الأوامر الحكومية بخصوص التنمية الجهوية علاوة على ضمانات صرف المنح وسبل استرجاعها. كما تبنت اللجنة مقترح إضافة فصل من قبل المرصد التونسي للاقتصاد يتعلق بإعداد وزارة المالية لتقرير سنوي يشمل حجم الامتيازات الممنوحة للاستثمارات وعدد مواطن الشغل المحدثه وقررت عرضة على الجلسة العامة.

من امتيازات جبائية. واستمعت اللجنة يوم 09 جانفي 2017 إلى كل من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وجمعية تونس الاقتصادية. ولأحظ أعضاء الهيئة أن إدراج حافز جبائي في قانون الاستثمار في فصله عدد 21 من شأنه أن يشتت الامتيازات الجبائية بين عديد النصوص مما سيعقد فهمها من قبل المستثمرين ولذلك اقترحت إلغاء هذا الفصل من قانون الاستثمار ودعت إلى إدراجه في إطار مشروع قانون مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية أو بصفة احتياطية التذكير به صلب مشروع القانون. واقترح الممثلين عن جمعية تونس الاقتصادية تكوين دليل توجيهي للمستثمر يضم جملة التشريعات والإجراءات التي تخصه تفادياً للوقوع في لبس وتسهيلاً لعملية الاستثمار في ظل التضخم التشريعي. وخصصت اللجنة جلساتها أيام 4 و11 و12 و13 للتداول حول فصول مشروع القانون بحضور ممثلين عن وزارة المالية. وقد تم تعديل الفصول في اتجاه:

- توسيع مفهوم الاستثمار على معنى الفصل 3 من قانون الاستثمار،

نظرت اللجنة أيام 3 و4 و9 و11 و12 و13 و19 و23 جانفي 2017 في مشروع القانون عدد 25/2016 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية. واستمعت اللجنة يوم 3 جانفي 2017 إلى السيدة لمياء الزريبي وزيرة المالية وإلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. وأكدت الوزيرة ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة للمنظومة الجبائية والتشجيع على الاستثمار في إطار تكريس التمييز الإيجابي وتحقيق التنمية في الجهات ذات الأولوية. وبين ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أن أهم عامل للترقيع في نسبة النمو هو الرقي بقطاع الاستثمار والقطاعات الواعدة على غرار التصدير. من جهتهم اقترح أعضاء اللجنة أن يكون للفصل المشجع على إحداث المشاريع صلب مشروع القانون أثر رجعي كما تم التأكيد على ضرورة تكريس التوسعة لتشمل المؤسسات الموجودة والمكونة للنسيج الاقتصادي الحالي التي يجب دعمها باعتبارها مكسباً. كما تم اقتراح تمكين الفاعلين الاقتصاديين الراغبين في التدخل لإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية



مجلس نواب الشعب

• لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

وقدم أعضاء اللجنة جملة من التساؤلات تمحورت حول المراجعة الجذرية للتغطية الاجتماعية للبحارة، والإجراء المتعلق بتشغيل فرد عن كل عائلة من عائلات البحارة ضحايا غرق مركب "البركة" بجهة المهدية. أكد الوزير أنه سيتم إحداث نظام تغطية اجتماعية موحد لجميع العاملين في قطاع الصيد البحري. كما تعهد الوزير بمتابعة الإجراء المتعلق بتشغيل فرد من كل عائلة من عائلات البحارة ضحايا غرق مركب "البركة" بجهة المهدية.

واستمعت اللجنة يوم 25 جانفي 2017 إلى رئيس الغرفة الوطنية للجيولوجيين المستقلين التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، حول مشروع القانون عدد 34 / 2016 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه. وأكد رئيس الغرفة ضرورة توفير عنصر الكفاءة في المهندسين الذين سيقومون بعملية التنقيب على المياه لضمان الجودة والصحة، وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة. كما دعا إلى مراجعة النقطة الخامسة من الفصل الثاني من مشروع القانون والمتعلقة بالقيام بالاختبارات الفنية والدراسات. أكد أعضاء اللجنة من جهتهم ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التنقيب عن المياه، وذلك تكريسا لمبدأ المنافسة الحرة، مع الإبقاء على الدور التعديلي للدولة في هذا القطاع.

إشكالات قطاع الصيد البحري، وإشكالات الإنتاج الفلاحي. ودعا أعضاء اللجنة إلى تنظيم ندوة وطنية خاصة بقطاع الصيد البحري بحضور جميع المعنيين بالقطاع لطرح الإشكاليات والبحث عن إستراتيجية للنهوض به. كما أكدوا ضرورة توفير وسائل الإنقاذ قادرة على التدخل السريع عند الكوارث مع التفكير بصفة جدية في بعث صندوق الكوارث البحرية لتعويض المنكوبين وتمتعهم بحقوقهم العينية والمادية.

وفي جانب آخر، تداول أعضاء اللجنة حول صابة القوارص وفائض الإنتاج، مذكر بالزيارة الميدانية التي قاموا بها إلى ولاية نابل في إطار الاطلاع على صابة القوارص، مؤكداين ضرورة العمل على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والبحث عن أسواق بديلة، وتفعيل صندوق الجوائح لمجابهة الكوارث.

وفي جانب آخر من الجلسة نظرت اللجنة في مشروع القانون عدد 34 / 2016 المتعلق بإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه والذي يندرج في إطار تجسيم توصيات جلسة العمل الوزارية بتاريخ 20 أكتوبر 2014 حول قطاع التنقيب عن المياه وخاصة التوصية المتعلقة بتغيير الصبغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية.

واستمعت اللجنة في نفس اليوم إلى وزير الشؤون الاجتماعية حول ملف التغطية الاجتماعية للبحارة.

استمعت اللجنة يوم 05 جانفي 2017 إلى وزير النقل حول موضوع حواجز السكك الحديدية ومشروع القانون المتعلق باتفاق النقل الجوي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو.

وبين الوزير أن الوزارة تعمل جاهدة على تفادي حوادث القطار بتعميم الأعوان مع مرور كل قطار وبعث برنامج لتجهيز 48 نقطة سوداء في 2017 وبناء ممرات في 27 نقطة تستوجب مزيد الحماية بالتعاون مع وزارة التجهيز والإسكان، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية موحدة للسلامة المرورية مع جميع الوحدات المعنية. وطالب النواب باتخاذ حلول عاجلة، بالإضافة إلى تكثيف الوضعات التحسيسية واعتماد الصرامة في الرقابة والردع وتحسين وضعية النقل العمومي.

ويخصوص مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال النقل الجوي المبرم في 19 نوفمبر 2015 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية الكونغو بين الوزير أن هذا الاتفاق جاء في إطار استراتيجية الانفتاح على السوق الإفريقية في مجال النقل الجوي وتطوير شبكات الربط الجوي. وعبر الأعضاء عن استحسانهم لمثل هذه الاتفاقيات مع ضرورة تغليب مصلحة البلاد التونسية والعمل بالتوازي على تحسين الخدمات الجوية للخطوط التونسية.

واستمعت اللجنة يوم 12 جانفي 2017 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له حول

• لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

تتظر في مشروع القانون المتعلق بالتخفيض في المعلوم الموظف على تصدير الفضلات من الحديد

العام للشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلوذا" الذي أفاد بأن وزارة الصناعة والتجارة بصدد التفاوض مع الشريك الإستراتيجي الأجنبي بخصوص تحسين بنود عقد الشراكة مع الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفلوذا"، مضيفا أن هذا الشريك سيساهم في إعادة هيكلة المؤسسة وتوفير برنامج استثماري من أجل تطوير أساليب الإنتاج. من جانبهم أكد أعضاء اللجنة ضرورة مواكبة الشركة للتطورات التكنولوجية في إنتاج وتحويل المعادن والانفتاح على المتغيرات الاقتصادية في الأسواق العالمية.

كما استمعت اللجنة في جانب آخر من الجلسة إلى ممثلين عن نقابة أعوان الشركة التونسية لصناعة

قاطرة نمو اقتصادي، كما أكدوا ضرورة تأطير قطاع الفضلات الحديدية مبرزين أهمية الاستثمار فيه.

واستمعت اللجنة في نفس اليوم إلى ممثلين عن الغرفة الوطنية لتجميع ورسكلة المعادن، الذين اعتبروا أن النسبة المحددة للتصدير سنوياً صلب مشروع القانون ضئيلة مقارنة بالمخزون الكلي للفضلات الحديدية. كما طالبوا بإعفاء المستثمرين من المعاليم الجبائية للتصدير باعتبار أن القطاع يوفر العملة الصعبة للاقتصاد ويؤدي إلى التخفيض من كتلة المخزون. وأبرز أعضاء اللجنة من جهتهم أهمية حسن التصرف في الفضلات الحديدية باعتبارها ثروة وطنية لا مجال للتفريط فيها.

واستمعت اللجنة يوم 19 جانفي 2017 إلى الرئيس المدير

نظمت اللجنة سلسلة من الاستماعيات يومي 12 و 19 جانفي 2017 وذلك في إطار دراسة مشروع القانون عدد 50 / 2016 المتعلق بالتخفيض في المعلوم الموظف على تصدير الفضلات من الحديد وبعملية التصدير الظرفية خلال سنة 2016.

واستمعت اللجنة يوم 12 جانفي 2017 إلى وزير الصناعة والتجارة الذي أكد أن الوزارة سجلت تراكما هاما من مادة الحديد خلال السنوات الأخيرة نظرا لعجز الشركة التونسية لصناعة الحديد عن استيعاب كل الكمية. كما أشار إلى الصعوبات المادية التي تعاني منها الشركة. ومن جهتهم طالب أعضاء اللجنة الوزارة بإحداث إستراتيجية وطنية لإنقاذ الشركة باعتبارها



مجلس نواب الشعب

الحديد "الفولاذ"، الذين أكدوا أن الفضلات الحديدية تمثل ثروة وطنية هامة في الاقتصاد الوطني مشددين على ضرورة استثمارها في الاقتصاد الوطني بدل التفریط فيها عبر التصدير.

عقدت اللجنة يوم 20 جانفي 2016 جلسة عمل مع

خبراء من البنك الدولي حول قطاع الغاز الطبيعي والطاقت المتجددة والأنشطة البترولية. وقد تمت الإشارة الى ضرورة ملاءمة التشريعات الجاري بها العمل مع مقتضيات الفصل 13 من الدستور التونسي المتعلق بعرض الاتفاقيات التي تبرم في شأن الثروات الطبيعية

على مجلس نواب الشعب. وأبرز أعضاء اللجنة حرص الدولة على توفير المناخ المناسب للمستثمرين في هذا المجال، مؤكداً أن المجلس يعمل على مراقبة حسن تنفيذ الاتفاقيات في إطار الحفاظ على موارد الدولة.

• لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية تنظر في مشروع القانون المتعلق بتنظيم محاضن ورياض الأطفال

عقدت اللجنة يومي 04 و 25 جانفي 2017 سلسلة من الإستتماعات حول مشروع القانون عدد 59 / 2016 المتعلق بتنظيم محاضن ورياض الأطفال وذلك إلى خبيرة في القانون وممثلين عن كل من الغرفة الوطنية لرياض الأطفال والمجمع المهني لمحاضن ورياض الأطفال وإدارة الطب المدرسي والجامعي و الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل وجمعية برلمانيون.

أكدت الأستاذة منية كاري الخبيرة في القانون ضرورة مزيد العناية بالإطار التربوي المشرف على محاضن ورياض الأطفال وتأطيره، ودعم مشاركته في الحملات الصحية. ومن جهتها بينت رئيسة الغرفة الوطنية لرياض الأطفال أهمية توفير الإطار التربوي المختص والإمكانيات والتجهيزات اللازمة في إطار إدماج الأطفال ذوي الإعاقة. وتطرقت رئيسة المجمع المهني لمحاضن ورياض الأطفال إلى جملة من الإشكاليات المتصلة بالقطاع ولاسيما منها غياب المعاينة القبلية للمحاضن قبل إيداع كراس الشروط وإسناد التراخيص. أما ممثلي إدارة الطب المدرسي والجامعي فأشاروا الى حاجة إدارة الطب المدرسي والجامعي لإعادة الهيكلة والدعم بطاقم طبي متكامل. وفي مداخلته أثار ممثل الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل جملة من النفاض من بينها عدم اشتراط حد أدنى من التكوين والكفاءة لباحث المحضنة أو الروضة. كما اقترح إثراء المشروع بإلزام الباعثين العقاريين بإحداث محاضن ورياض أطفال في

التجمعات السكنية الكبرى. وناقش ممثلو جمعية برلمانيون الأحكام الانتقالية للمشروع والداعية إلى تسريح الأعران العاملين في رياض الأطفال الذين لا يتوفر فهم شرط الاختصاص واقتروا استثناء الإطارات التربوية التي أنجزت تربصات في الغرض ولها أقدمية في العمل.

وأبرز ممثلو الكشافة التونسية من جهتهم ضرورة تسليط الرقابة على برامج السنوات التحضيرية وتكثيف الأنشطة المسرحية والتعبير الجسماني. من جانبهم أكد ممثلو الجمعية التونسية لمندوبي حماية الطفولة ضرورة إدراج حق إحداث رياض الأطفال لفائدة الجمعيات والمنظمات صلب مشروع القانون وطالبوا بمراجعة الأحكام المتعلقة بإدماج ذوي الاحتياجات الخصوصية في رياض الأطفال بما يتماشى مع المعطيات الواقعية.

وأوضح ممثلو الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي من جهة أخرى أن رياض الأطفال التضامنية موزعة في الأحياء الشعبية والمناطق النائية بهدف تدريس الأطفال من العائلات المعوزة بمعلوم رمزي شهري.

وفي تفاعلهم مع مداخلات الأطراف الذين تم الاستماع إليهم، أبدى النواب عديد الملاحظات حيث شددوا على ضرورة تدعيم رياض الأطفال البلدية وعدم التفويت فيها تكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال ومراعاة المستوى المعيشي للعائلات. كما أكدوا أهمية مراعاة خصوصية المناطق في إحداث رياض الأطفال في إطار تدعيم

اللامركزية. وطالبوا في سياق آخر بإعادة إحياء الأنشطة الكشفية نظرا لتراجعها في العقود الأخيرة. هذا ولاحظ النواب غياب التنصيص على وسائل الرقابة والتقييم والمتابعة في مشروع هذا القانون، وتساءلوا عن مدى توفر الإمكانيات اللازمة للوزارة لتكوين كافة الإطارات التربوية في جميع المجالات خاصة في مجال العناية بذوي الإعاقة.

ونظرت اللجنة يوم 11 جانفي 2017 في مشروع القانون عدد 78 / 2016 المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات المعروض عليها من قبل لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة لإبداء الرأي. وقد اقترح عدد من الأعضاء برمجة جلسات استماع للأطراف المعنية بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات بالاشتراك مع لجنة الفلاحة المتعدهدة بمشروع القانون.

واستمعت اللجنة يوم 12 جانفي 2017، في إطار ممارستها لدورها الرقابي، إلى مدير وحدة الطب الاستعجالي بوزارة الصحة العمومية والى رئيس ديوان الشؤون الاجتماعية، حول برنامج الوزارتين لمواجهة موجات البرد والثلوج بالمناطق الغربية للبلاد. وشدد الأعضاء على ضرورة اعتماد مناهج عمل واليات تضمن توزيع الإعانات وبطاقات العلاج على مستحقها، مع بعث فرق صحية متنقلة لمواجهة الحالات الطارئة خاصة في المناطق الريفية النائية.

• لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي تنظر في مبادرة تشريعية لدعم فرص التشغيل ومشروع قانون لتكريس إجبارية الالتحاق بالتكوين المهني

استمعت يوم الأربعاء 4 جانفي 2017 للنواب أصحاب المبادرة التشريعية عدد 70 / 2016 المتعلقة بإجراءات هيكلية لدعم فرص التشغيل وإدماج الشباب بالسوق المهنية الذين أكدوا أهمية تعويد الشباب على روح المبادرة الحرة من خلال تمكينهم من إجراء تربصات مهنية خلال العطل المدرسية لمدة 20 يوم، وتمكينهم من شهادة العمل الموسمي مع توفير التغطية الصحية طيلة

فترة التبرص وذلك بهدف إكسابهم المهارات والخبرة التي تمكنهم من الاندماج في السوق المهنية مستقبلا والتعويل على الذات. من جهتهم اقترح أعضاء اللجنة مراجعة المبادرة وتضمينها معطيات واقعية تتماشى مع الإمكانيات المادية المتوفرة وإعادة النظر في إلزام بعض مؤسسات الدولة بالمشاركة في برنامج التربصات والإبقاء على الطابع الاختياري للتبرص.

وتداول أعضاء اللجنة يوم 11 جانفي 2017 بخصوص مشروع القانون عدد 49 / 2016 المتعلق بتدابير خصوصية لتكريس إجبارية الالتحاق بالتكوين المهني الأساسي، وفي عملية تأهيل مراكز التكوين التي ستحتضن المنقطعين عن التعليم. واتفق أعضاء اللجنة على مواصلة تنظيم جلسات استماع بخصوص مشروع القانون.



مجلس نواب الشعب

• لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية تنظر في مقترحي القانونين المتعلقين بتنظيم اللجان البرلمانية ولجان التحقيق

التحقيق ومنهجية وأجال عملها. وتمّ التنصيص على مضمون التقارير النهائية للجان التحقيق وتسليمها إلى رئيس مجلس نواب الشعب ونشرها بالموقع الإلكتروني للمجلس. كما اتفق أعضاء اللجنة على إضافة أحكام تتعلق بتسليم لجان التحقيق وجوبا لنسخة من الوثائق والمستندات التي اعتمدها في إعداد تقاريرها لمكتب المجلس الذي يسلمها إلى رئاسة الحكومة في حالة ثبوت شبهة. وتمّ التنصيص كذلك على مبدأ عدم تشكيل لجنة تحقيق في موضوع سبق تناوله والتحقيق فيه.

كما أقرّوا إجراءات تنظيم جلسات الاستماع وتكوين لجان التحقيق، إضافة إلى الأحكام المتعلقة بعدم مجابهة اللجنة بسرية المعطيات أو الوثائق ما لم تكن ذات طابع سري وتتعلق بالدفاع الوطني أو الأمن الداخلي أو الخارجي. كما وافقت اللجنة على العقوبات المسلطة على من يرفض الحضور أمام لجنة التحقيق، وعلى إجراءات إعلام النيابة العمومية بوجود شبهة فساد ضد جهة أو طرف معين وطلب التتبع عند الاقتضاء. كما تمّ البت في واجب الحفاظ على سرية أعمال لجان

واصلت اللجنة أيام 03 و04 و05 و11 و26 جانفي 2017 النظر في فصول مقترحي القانونين عدد 20 / 2016 المتعلق بتنظيم اللجان البرلمانية، وعدد 55 / 2016 المتعلق بلجان التحقيق البرلمانية. وقد ارتأت دمج المقترحين مع مزيد تدقيق صياغة عناوين الأبواب والفصول وضمان تناسقها. وأقرّ النواب خلال مناقشتهم لفصول مقترح القانون تمكين اللجان البرلمانية من حرية النفاذ إلى كل المؤسسات والمنشآت العمومية والمرافق التابعة للدولة.

اللجان الخاصة

• لجنة الأمن والدفاع تستمع إلى وزير العدل والداخلية والمدير العام للديوانة وأمر الحرس الوطني

بالديوانة، ومؤكدين أهمية فتح بحث داخلي للوقوف على حقيقة هذه الشبهات. هذا وأعتبر أعضاء اللجنة أن رقمنة الإدارة يمكن أن يساهم في تقليص نسبة الفساد مبينين أن تحسين ظروف عمل أعوان الديوانة وتحفيزهم من شأنه الحد من ظاهرة الفساد.

استمعت اللجنة يوم 30 جانفي 2017 إلى أمر الحرس الوطني حول وضع سلك الحرس الوطني ودوره في مقاومة الإرهاب والجريمة وفي حفظ الأمن. وقدم أمر الحرس الوطني عرضا حول عمل هذا السلك كما قدم مجموعة من الأرقام والإحصائيات في هذا الشأن. وأشار من جهة أخرى إلى مجموعة من البرامج الهادفة لإصلاح المنظومة الأمنية. وتطرق أعضاء اللجنة في تدخلاتهم إلى وضعية بعض أعوان الحرس الوطني الذين يشتغلون بعيدا عن مقر سكنهم والإمكانات المتاحة لتسوية وضعياتهم كما تساءلوا عن مدى التنسيق بين الأسلاك التابعة لوزارة الداخلية والهيئات الأخرى هذا وطالب النواب بتقديم توضيحات حول مسألة وجود تجاوزات في بعض مراكز الإيقاف التابعة لسلك الحرس الوطني.

سيتم التعامل أمنيا مع العائدين من بؤر التوتر. نظرت اللجنة يوم 9 جانفي 2017 في جدول أعمالها للفترة المقبلة. كما تمّ التداول بخصوص تطوير منهجية العمل الرقابي صلب اللجنة في إطار تنظيم سير جلسات الاستماع. وتم الاتفاق من جهة أخرى على تنظيم زيارات ميدانية إلى بعض السجون وإلى الميناء التجاري برادس وإلى الإدارة العامة للحرس الوطني.

واستمعت اللجنة يوم 11 جانفي 2017 إلى المدير العام للديوانة الذي أشار إلى نقص التجهيزات التي تساهم في مكافحة الفساد والتهريب، مؤكدا أهمية دعم الديوانة بالموارد اللوجستية والمادية وإرساء نظام معلوماتي جديد. كما تطرق إلى أهمية مراجعة التصرف في الموارد البشرية وضرورة بعث إدارات جهوية جديدة في الجنوب الشرقي والشمال الغربي باعتبارهما من المناطق التي ينتشر فيها التهريب. وتطرق كذلك إلى برنامج مكافحة الفساد في الديوانة الذي تمت صياغته بالتعاون مع المنظمة العالمية للديوانة.

وتطرق النواب من جهتهم إلى شبهة الفساد التي تحوم حول سلك الديوانة وتتجلى في آفة التهريب والتجارة الموازية، مشيرين إلى إمكانية وجود لوبيات تتحكم

استمعت اللجنة يوم 02 جانفي 2017 إلى السيد وزير العدل حول المنظومة السجنية بتونس وحول سياسة الوزارة في التعاطي مع الجرائم الإرهابية والجرائم العامة. وأثار النواب عدة إشكاليات تتعلق بالمنظومة السجنية على غرار البنية التحتية للسجون، وتردي الخدمات المقدمة للمساجين والخروقات داخل السجون، وغياب الإحاطة الصحية والاجتماعية بالمساجين وتأهيلهم وشدّدوا في هذا السياق على ضمان حق السجين في معاملة إنسانية تحفظ كرامته.

و استمعت اللجنة يوم 04 جانفي 2017 إلى وزير الداخلية بخصوص الوضع الأمني العام بالبلاد، ومدى تقدّم سير التحقيق في قضية اغتيال الشهيد محمد الزواري، وكيفية تعامل المؤسسة الأمنية مع العائدين من بؤر التوتر والاحتياطات التي تم اتخاذها مسبقا. ويبيّن الوزير أن الوضع الأمني في البلاد مستقر حاليا وأنّ المنظومة الأمنية متماسكة، وأكد تقدّم الأبحاث في قضية الشهيد محمد الزواري وأنه سيتم قريبا المرور إلى مرحلة التقاضي بعد تقدّم الأبحاث وأن الوزارة بصدد القيام باتصالات على المستوى الدولي لجمع القرائن التي تمكّنها من توجيه التهمة إلى جهة محدّدة. كما أفاد أنه

• لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام تنظر في أولويات عملها الرقابي

عقدت اللجنة يوم 23 جانفي 2017 جلسة لضبط أولوياتها الرقابية للفترة المقبلة والتداول في عدد من المواضيع. وأفاد رئيس اللجنة أنه تمّ الشروع منذ السنة الفارطة في العمل مع "مجموعة الدول الأعضاء ضد الفساد" لتشخيص الإطار البرلماني والمؤسساتي لمقاومة الفساد. وقد اتفق الأعضاء على تكوين فريق عمل لتمثيل اللجنة خلال اللقاء القادم للنظر في الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بتشخيص الإطار البرلماني والمؤسساتي لمقاومة الفساد. وأكد أعضاء اللجنة أهمية تطوير الدور الرقابي للجنة في مراقبة المؤسسات العمومية والحكومة. كما تطرقوا إلى ضرورة وضع آليات لإحكام التنسيق بين اللجنة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد واختيار المواضيع حسب الأهمية وتفعيل الدور الرقابي للجنة في متابعة ملفات الفساد التي تنظر فيها الهيئة.



مجلس نواب الشعب

استمعت اللجنة يوم 30 جانفي 2017 إلى وزير الوظيفة العمومية والحوكمة، حول مشروع إستراتيجية تحديث الإدارة وتطوير الوظيفة العمومية. وبين الوزير أن هذه الإستراتيجية تندرج في إطار تكريس الأحكام الدستورية المتعلقة بدور الإدارة العمومية، وقد تم إعداد الصيغة الأولية بمشاركة ممثلي الوزارات المكلفين بملف الإصلاح الإداري وممثلي المجتمع المدني، وعدد من الهيكل التابعة لوزارة الوظيفة العمومية والحوكمة. وتتمثل التوجهات الإستراتيجية في خدمات ذات جودة عالية للمواطن، ومناخ إداري متطور وملائم لممارسة العمل، وتصرف أفضل في الموارد البشرية للإدارة بهدف إضفاء النجاعة على أداؤها. وأكد النواب من جهتهم ضرورة تحسين جودة الخدمات الإدارية، وإعداد مخطط اتصالي لتحسين صورة الإدارة لدى المواطن، وتدعيم الإدارة بالكفاءات.

• لجنة شهداء وجرى الثورة وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الانتقالية تتابع ملفات المفروزين أمنيا والمتمتعين بالعفو التشريعي العام وقائمة شهداء وجرى الثورة

عن استيائهم من التأخير في نشر القائمة النهائية لشهداء وجرى الثورة وتساءلوا عن أسبابه. و قدم مستشار رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية آخر الإحصائيات المتعلقة بالمنتفعين بالعفو التشريعي العام حيث أكد أن 5850 ملفا تم تفعيل انتداباتهم خاصة في قطاع الوظيفة العمومية، وتمتع 2200 منتفع بإعادة تكوين المسار المهني وهو ما حمل الدولة تكاليف قدرت بـ 119 مليون دينار. ودعا أعضاء اللجنة من جهتهم إلى تمكين المنتفعين بالعفو التشريعي العام ممن لم يتمكنوا من تقديم ملفاتهم في الآجال القانونية من فرصة جديدة.

طالبوا بإيجاد حل للمفروزين أمنيا من أصحاب الشهادت العليا الذين لم يقع انتدابهم، وأشاروا إلى إمكانية تقديم مقترح قانون يتعلق بهذا الصنف ليكون سندا قانونيا للانتداب بالوظيفة العمومية. وأكد رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية أن اللجنة المكلفة بتحديد قائمة شهداء وجرى الثورة ضبطت القائمة النهائية إذ يقدر عددهم بـ 7749 منهم 7363 جرى و 386 وفيات، مشيرا إلى أن القائمة تتضمن كل الضحايا الذين سقطوا في جميع ولايات الجمهورية منذ 17 ديسمبر 2010. وعبر النواب

عقدت اللجنة يوم 9 جانفي 2017 استماعا إلى كل من وزير الوظيفة العمومية بخصوص ملف المفروزين أمنيا ورئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والوفد المرافق له حول ملف شهداء وجرى الثورة ومستشار رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية حول ملف العفو التشريعي العام. وقدم الوزير إحصائيات عن عدد ملفات المفروزين أمنيا التي وردت على الوزارة ووقع إدماج أصحابها في الوظيفة العمومية وخصوصا في سلك التربية. ومن جهتهم تطرق النواب إلى المعايير المعتمدة لتحديد المفروزين أمنيا كما

• لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة تهتم بنشاط المجتمع المدني في المجال وبمرضى التثالث الصبغي

مناطق النزاع، مع مزيد تدقيق الإستراتيجية المعدة في الغرض. وفي جانب آخر من الجلسة تم الاستماع إلى ممثلين عن مركز التأهيل والتكوين المهني للمكفوفين بيسيدي ثابت، الذين طالبوا بتدخل اللجنة للحصول على حقوقهم المهنية وحمايتهم من الطرد على خلفية دخولهم في اعتصام. من جهتهم تعهد أعضاء اللجنة بعقد جلسة عمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤتمن العدلي لإيجاد الحل المناسب لاستئناف العمل بالمركز.

الجهات الداخلية. استمعت اللجنة يوم 23 جانفي 2017 إلى ممثلين عن المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين حضروا في إطار طلب دعم ترشح المنظمة لنيل جائزة نوبل للسلام 2017. وبين ممثل المنظمة أن الإستراتيجية التي تم إعدادها للترشح تتمثل في بناء مراكز متنقلة لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق النزاع، ودمجهم تربويا وثقافيا واجتماعيا، وحمايتهم من أشكال التمييز والعنف. وطالب أعضاء اللجنة بمعطيات وإحصائيات دقيقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في

استمعت اللجنة يوم 09 جانفي 2017 إلى ممثلين عن قسم الأمراض الخلقية والوراثية بمستشفى شارل نيكول وذلك في إطار الإعداد للتظاهرة الفنية الثقافية المزمع تنظيمها يوم السبت 21 جانفي 2017 التي تهدف إلى الإحاطة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية ومزيد إدماجهم في الحياة الاجتماعية الذين ثمنوا استقبال السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب لمجموعة من الأطفال المرضى بالتثالث الصبغي 21، يوم 31 ماي 2016. وأكد أعضاء اللجنة ضرورة تعميم مثل هذه التظاهرات بمختلف الجهات خاصة

• لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين تضبط أولويات عملها

ضد النساء، مؤكداين أهمية توسيع قائمة المتدخلين المعنيين بمشروع القانون من مجتمع مدني وهيئات ومنظمات منخرطة بصفة مباشرة او غير مباشرة في مناهضة العنف ضد المرأة.

وبالتعاون مع الجمعيات المعنية بالشباب مع الاستفادة من نتائج وتوصيات الحوار الوطني مع الشباب. كما تطرق النواب إلى اليوم الدراسي حول العنف ضد المرأة الذي تعزم اللجنة تنظيمه في علاقة بمشروع قانون العنف

اجتمعت اللجنة يوم 09 جانفي 2017 لضبط برنامج عملها للثلاثية القادمة، حيث اجمع الأعضاء على أن تكون أولوياتها مرتكزة بالخصوص على مشاغل الشباب واهتماماتهم، وذلك بالتنسيق مع اللجان التشريعية



مجلس نواب الشعب

• لجنة شؤون التونسيين بالخارج تهتم بملف العالقين بالخارج

استمعت اللجنة يوم 16 جانفي 2017 إلى رئيس جمعية إنقاذ التونسيين العالقين بالخارج الذي دعا اللجنة إلى التنسيق مع السلطات المعنية لإيجاد الحلول المناسبة لهذا الملف. كما استمع أعضاء اللجنة إلى شهادات بعض عائلات العالقين في الخارج. ومن جهتهم أكد أعضاء اللجنة حرصهم على متابعة هذه الملفات والتنسيق مع السلطات المعنية بخصوصها.

كما ناقشت اللجنة برنامج عملها للفترة المقبلة والمواضيع التي سيقع تدارسها على غرار توحيد الخدمات المسداة للتونسيين بالخارج، والملفات الاجتماعية بالإضافة إلى تفعيل القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

• اللجنة الانتخابية تواصل إجراءات إرساء هيئة النفاذ إلى المعلومة

قررت اللجنة خلال اجتماعها يوم 02 جانفي 2017 إعادة فتح باب الترشح لعضوية هيئة النفاذ إلى المعلومة وذلك تبعا لنقص الترشيحات في عدد من الاختصاصات وبالنظر إلى ضرورة تمرير ثلاثة ترشيحات عن كل صنف. كما اتفقوا منح المترشحين الذين لم يوفرُوا كافة الوثائق المطلوبة فرصة ثانية لاستكمال ملفاتهم المودعة في الأجل القانونية. كما عقدت اللجنة جلسة يوم 30 جانفي 2017 انطلقت خلالها في عملية الفرز الإداري لملفات المترشحين.

الزيارات الميدانية

في إطار عملها الرقابي على الحكومة ومؤسسات الدولة أدت اللجان القارة واللجان الخاصة زيارات ميدانية بلغ عددها 6 زيارات :

أدى أعضاء لجنة شؤون التونسيين بالخارج زيارة ميدانية إلى مقر ديوان التونسيين بالخارج بهدف التعرف على أهم البرامج التي ينفذها الديوان لفائدة التونسيين بالخارج.

09 جانفي 2017

أدى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة زيارة ميدانية إلى مدينتي بني خلاد ومنزل بوزلفة للإطلاع على صابة القوارص وعلى إشكاليات تسويق فائض الإنتاج.

11 جانفي 2017

أدى أعضاء لجنة الأمن والدفاع زيارة ميدانية إلى الوحدة السجنية بالمراقبة لمعينة وضعيتها والإطلاع على مدى تقدم الإصلاحات بها، سواء على مستوى معضلة الاكتظاظ أو كيفية التعامل مع مساجين القضايا الإرهابية.

16 جانفي 2017

أدى أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية ولجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة زيارة ميدانية إلى ولاية جندوبة للإطلاع على الوضع الصحي والاجتماعي بالجهة خاصة بعد موجة الثلوج التي تهاطلت مؤخرا على المنطقة.

19 جانفي 2017

شارك أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية ولجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة في تظاهرة فنية وثقافية تحت عنوان "بين أيديكم كواترو يحكي عليك" خصصت لفائدة ذوي الإعاقة، وأعدتها ثلة من الفنانين والمبدعين بالاشتراك مع إدارة قسم الأمراض الخلقية والوراثية بمستشفى شارل نيكول بالعاصمة.

21 جانفي 2017

أدى أعضاء لجنة التشريع العام زيارة ميدانية إلى الوحدة السجنية ببرج العامري لمعينة الأوضاع السجنية لبعض الموقوفين والمتهمين في جرائم المخدرات، وذلك في إطار دراسة اللجنة لمشروع القانون المتعلق بالمخدرات، إلى جانب الإطلاع على وضعية الوحدة السجنية ومدى تقدم الإصلاحات بها.

26 جانفي 2017



مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

عقد مجلس نواب الشعب خلال شهر جانفي ثلاث جلسات عامة وذلك يومي 17 و 18 و يوم 24 و يوم 31 جانفي 2017 صادق خلالها على ستة مشاريع قوانين كما استكمل سدّ الشغور الحاصل صلب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من خلال التصويت على تجديد ثلث أعضائها.

31 جانفي 2017:

- المصادقة على مشروع قانون عدد 001/2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات.

نتائج التصويت



لجان التحقيق

الفصل 97 من النظام الداخلي :

يمكن لمجلس نواب الشعب وبطلب من ربع الاعضاء على الاقل إحداث لجان تحقيق. ويصادق المجلس على إحداثها بأغلبية أعضائه الحاضرين على أن لا يقل عدد الموافقين عن الثلث.

- تم التصويت بالرفض على إحداث لجنة تحقيق برلمانية للنظر في شبهة الفساد الاداري والمالي لرئيسة هيئة الحقيقة والكرامة.

نتائج التصويت



- وتم التصويت على إحداث لجنة تحقيق برلمانية حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال.

نتائج التصويت



يومي 17 و 18 جانفي 2017:

- الموافقة على مشروع قانون أساسي عدد 74 / 2016 يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية والجمهورية التشيكية.

نتائج التصويت



نتائج التصويت



- الموافقة على مشروع قانون أساسي عدد 76 / 2016 يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية وجمهورية بلغاريا.

نتائج التصويت



- الموافقة على مشروع قانون أساسي عدد 75 / 2016 يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين حكومة الجمهورية التونسية والمملكة المغربية.

- التصويت على تجديد ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

24 جانفي 2017:

- الموافقة على مشروع قانون عدد 56/2016 يتعلق بإتمام المرسوم عدد 3 لسنة 1964 المؤرخ في 20 فيفري 1964 المتعلق بالتسجيل العقاري الإجباري.

نتائج التصويت



- الموافقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية مراكش المنشئة المنظمة العالمية للتجارة بخصوص إدراج اتفاق تسهيل التجارة .

نتائج التصويت





مجلس نواب الشعب

نحو خوض الاستحقاق الانتخابي القادم: مجلس نواب الشعب يصادق على مشروع القانون الانتخابي ويجدد ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

تمكّن مجلس نواب الشعب من قطع شوط هام في اتجاه انجاز الانتخابات البلدية وتجاوز الصعوبات التي شابت المسار. وذلك من خلال اجراءين ضروريين هما المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء والتصويت على تجديد ثلث أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

تجديد ثلث أعضاء الهيئة

- محمد التليبي بن مختار المنصري عن صنف محامي بـ 154 صوت
- نبيل بن الطاهر العيزي عن التونسيين بالخارج بـ 146 صوت
- عادل بن محمد الهادي البرينصي عن صنف المختصين في الإتصال بـ 160 صوت

المستقلة للانتخابات وتلقت اللجنة الترشيحات وتولت عملية فرزها وترتيبها وتقييمها حسب الخبرة والكفاءة وتم نشر القائمة النهائية للمرشحين في الأصناف الثلاثة المعنية بالتجديد صلب الهيئة مرتبة تفضلياً على الموقع الرسمي للمجلس. وصوت مجلس نواب الشعب خلال جلسته العامة المنعقدة يومي 17 و18 جانفي 2017 على سدّ الشغورات الحاصلة في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، وقد انتخب كل من:

يندرج هذا الإجراء في إطار تطبيق ما جاء في القانون الأساسي للهيئة المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والذي يقضي بتجديد ثلث أعضاء الهيئة كل سنتين بمقتضى قرعة تجرى في الغرض. وقد قامت الهيئة خلال سنة 2015 بإجراء هذه القرعة التي أفرزت ضرورة تجديد ثلاثة أعضاء عن التونسيين بالخارج وعن قطاع المحاماة وعن قطاع الاتصال. وكان مجلس نواب الشعب قد قام بتكوين اللجنة الخاصة المكلفة بسد الشغورات في عضوية الهيئة العليا

المصادقة على القانون الانتخابي

مشروع هذا القانون ومنها مبدأ التنافس الأفقي والعمودي في القوائم المترشحة الى جانب الزامية تشريك الشباب وذوي الاعاقة ضمن القوائم المترشحة. بالإضافة الى اقرار مبدأ صرف منحة عمومية تقديرية بعنوان استرجاع المصاريف الانتخابية بعد الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات للقوائم المترشحة والمتحصلة على ما لا يقل على 3 بالمائة من الأصوات المصرح بها.

وقد عقد المجلس يوم 16 جانفي 2017 اجتماعا يضم رؤساء الكتل البرلمانية حضره وزير الشؤون المحلية والبيئة وقدم جملة من المقترحات حول الفصول الخلافية في مشروع قانون الانتخابات. وتبعاً لذلك تم اقرار مشاركة الأمنيين والعسكريين في هذه الاستحقاقات الانتخابية البلدية والجهوية دون سواهما مع التنصيص على عدم ترشحهم و عدم مشاركتهم في الحملة الانتخابية. كما تمّ تكريس جملة من المبادئ الدستورية صلب

صادقت الجلسة العامة المنعقدة يوم 31 جانفي 2017 على مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي الخاص بالانتخابات والاستفتاء . وخصصت لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية 23 جلسة عمل لدراسته. وقد تم تخصيص جلستي يومي 01 و15 جوان 2016 للمصادقة على بعض فصول ومقترحات تعديل متصلة بمشروع هذا القانون الأساسي وتم تأجيل الحسم في فصوله الخلافية.

الفصل 6 مكرر

يرسم بسجل الناخبين العسكريون وأعاون قوات الأمن الداخلي في الانتخابات البلدية والجهوية دون سواهما.

الفصل 49 ثالثاً فقرة أخيرة

لا يمكن أن يترشح العسكريون وأعاون قوات الأمن الداخلي للانتخابات البلدية والجهوية.

الفصل 52 مكرر

لا يشارك العسكريون وقوات الأمن الداخلي في الحملات الانتخابية والإجتماعات الحزبية وكل نشاط له علاقة بالانتخابات.





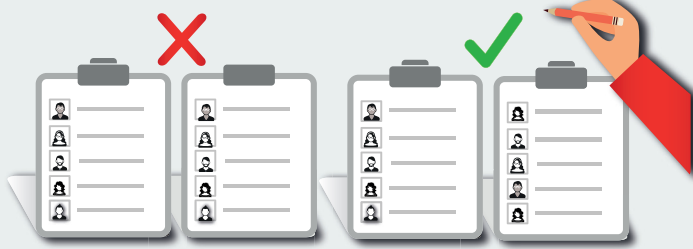
مجلس نواب الشعب

الفصل 49 تاسعا

كما تقدّم الترشيحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التناسف بين النساء والرجال في رئاسة القوائم الحزبية والائتلافية التي ترشح في أكثر من دائرة انتخابية.

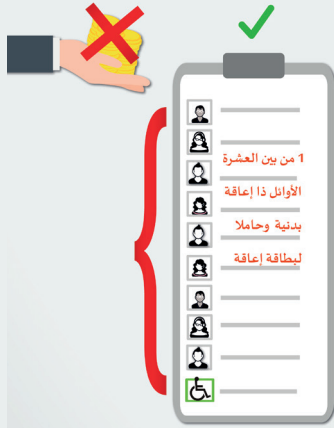
لا تقبل قوائم الأحزاب والإئتلافات التي لا تحترم هذه القاعدة في حدود عدد القوائم المخالفة ما لم يقع تصحيحها وفقا للآجال والإجراءات المبينة بالفصل 49 سادسا من هذا القانون

تقدم الترشيحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التناسف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة. ولا تقبل القوائم التي لا تحترم هذه القاعدة.



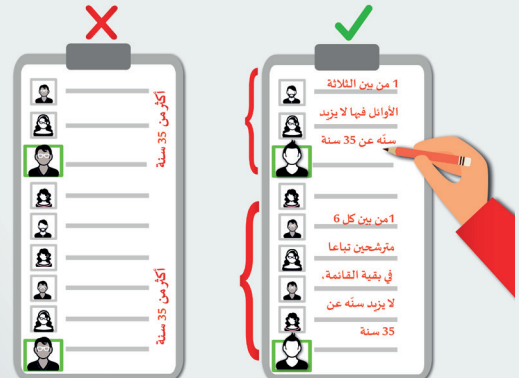
الفصل 49 حادي عشر

يتعين على كل قائمة مترشحة، أن تضم من بين العشرة الأوائل فيها مترشحة أو مترشحا ذا إعاقة جسدية وحاملا لبطاقة إعاقة. تحرم كل قائمة لا تحترم هذه القواعد من المنحة العمومية



الفصل 49 عاشر

يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين الثلاثة الأوائل فيها مترشحة أو مترشحا لا يزيد سنه عن خمس وثلاثين سنة يوم تقديم مطلب الترشح. كما يتعين على كل قائمة مترشحة أن تضم من بين كل ستة مترشحين تباعاً في بقية القائمة، مترشحة أو مترشحا لا يزيد سنه عن خمس وثلاثين سنة يوم تقديم مطلب الترشح. وتسقط القائمة التي لا تحترم هذه الشروط



الأكاديمية البرلمانية تنطلق في تنفيذ برنامجها التكويني

وكان هذا اليوم الأكاديمي فرصة للإطلاع على منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف التي تندرج في إطار برنامج إصلاح المالية العمومية والذي سيمكن من دعم الشفافية وتقييم السياسات العمومية على أساس النتائج. كما شمل هذا اليوم عروضاً قدمها خبراء تعلقت بهيكل وآليات وخصائص المنظومة الرقابية للسلطة التنفيذية وبالأخص مجال تدخل كل من الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. كما تم طرح سبل التعاون بين مجلس نواب الشعب ومحكمة المحاسبات والاستغلال الأمثل لمختلف التقارير من قبل السلطة التشريعية بهدف تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة والمساءلة.

انطلقت الأكاديمية البرلمانية في تنفيذ برنامجها التكويني لفائدة نواب المجلس وإطاراته من خلال تنظيم يوم أكاديمي حول المحور الأول المتعلق بمراقبة العمل الحكومي وذلك يوم 6 جانفي 2017. وقد شمل اليوم الأكاديمي تقديماً عاماً للوظائف الرقابية في البلاد.

وخلال هذا اليوم تطرق الخبراء إلى خصوصية وآليات هذا الدور وحق البرلمان في مراقبة السياسات العمومية وتنفيذها، وخاصة من خلال مراقبة مشروع ميزانية الدولة والميزانيات التكميلية وتنفيذ الميزانية كما تطرقوا إلى ضرورة تسليط الرقابة على ميزانية الهيكل والمؤسسات العمومية المتصرفة في المال العام.